الأمم المتحدة

E/CN.3/2024/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 December 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والخمسون

نيويورك، 27 شباط/فبراير – 1 آذار/مارس 2024

البند 3 (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الجنسانية

الإحصاءات الجنسانية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعِدّ هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 325/2023 والممارسات السابقة، وهو يقدم موجزا للأنشطة الأخيرة التي اضطلع بها كل من شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية ضمن إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية بهدف تعزيز البيانات الجنسانية لدعم التقدم المحرز صوب تحقيق المساواة بين الجنسين ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعرض هذا التقرير، على وجه الخصوص، الصيغة المحدَّثة *لدليل إنتاج إحصاءات استخدام الوقت*، في شكله النهائي، ومحور الموارد المصاحب له. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن النتائج الرئيسية للاستقصاء العالمي لعام 2022 بشأن الإحصاءات الجنسانية ونتائج المنتدى العالمي التاسع للإحصاءات الجنسانية واستنتاجات الاجتماعات الأخيرة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات، بما في ذلك المتعلقة منها بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل اللجنة الإحصائية في المجالين اللذين مُنحا الأولوية. وأخيرا، يعرض التقرير المستجدات المنهجية المتعلقة بقياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا، التي اشتركت في إعدادها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مثلما يعرض خطط العمل في المستقبل.

* E/CN.3/2024/1

110124 261223 23-22700 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

واللجنة مدعوة إلى مناقشة النقاط المبينة في الفقرة 57 والبت فيها، وذلك يشمل إقرار *دليل إنتاج إحصاءات استخدام الوقت* ودعوة شعبة الإحصاءات والجهات الشريكة إلى دعم البلدان في تنفيذه، والموافقة على المذكرة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات التجارة والأعمال، ودعوة البلدان إلى الإعراب عن رغبتها في استضافة المنتدى العالمي العاشر للإحصاءات الجنسانية في عام 2025، والإعراب عن آرائها بشأن العمل المنهجي المتعلق بقياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا.

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير موجزا لعمل شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في عامي 2022 و 2023 تنفيذاً لطلبات اللجنة الإحصائية الواردة في مقرراتها 102/42 و 109/44 و 109/48 و 115/51 و 111/53 بشأن المسائل التالية: (أ) وضع مبادئ توجيهية منهجية لإنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها، بما في ذلك ما يتعلق منها بقياس استخدام الوقت والأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ (ب) والعمل كآلية تنسيق للبرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية عن طريق الاضطلاع بمهام منها عقد الاجتماعات السنوية للفريق؛ (ج) وتنظيم المنتدى العالمي للإحصاءات الجنسانية كل سنتين؛ (د) وإجراء الاستقصاء العالمي الثاني للبرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية. ويتطرق التقرير علاوة على ذلك إلى ما تضطلع به الشعبة والفريق من أنشطة أخرى، الجاري منها والمزمع، ومنها العمل المتعلق بإدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة عملا بمقررها 115/51. و يقدم التقرير، إضافة إلى ما ذُكر، مقدمة للمستجدات المنهجية المشتركة والتكميلية المتعلقة بقياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا، التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (مقرر اللجنة 104/54).

ثانيا - إحصاءات استخدام الوقت: المبادئ التوجيهية المنهجية وبناء القدرات

2 - لقد ازداد الاعتراف بأهمية البيانات المتعلقة باستخدام الوقت لإعادة تشكيل طريقة قياس الرخاء واتخاذها إطارا يسترشد به في مجموعة واسعة من السياسات العامة، بما في ذلك ما هو مطلوب منها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما ازداد الإقرار ببيانات استخدام الوقت كعنصر رئيسي في تقييم الشواغل الرئيسية في مجال السياسة العامة، بما في ذلك نوعية الحياة، ولا سيما في سياق مراعاة رفاه الناس لاستكمال مقاييس الأداء الاقتصادي بما يتجاوز معيار الناتج المحلي الإجمالي.

3 - وقد حُددت الرعاية باعتبارها شاغلا سياساتيا رئيسيا يتعزز حضوره ضمن جداول أعمال السياسات الوطنية. وتُعتبر استقصاءات استخدام الوقت الطريقة الوحيدة لقياس الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر قياسا ملائما، ولتوفير البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق مؤشر الهدف 5-4-1 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف والغايات. وتمكِّن المعلومات التي يجري جمعها بواسطة استقصاءات استخدام الوقت من تحليل الوقت المصروف في جميع أشكال العمل وتصبح ضرورية لتنفيذ القرار المتعلق بالإحصاءات المتصلة بالعمل والعمالة ونقص استخدام اليد العاملة، الذي اعتمده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل.

4 - وتعمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت على تحديث استقصاءات استخدام الوقت وتفعيل التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت. وعلى وجه الخصوص، فقد أقرت اللجنة الإحصائية في دورتيها الحادية والخمسين والثالثة والخمسين إطارا مفاهيميا لتحديث استقصاءات استخدام الوقت، وهو أداة منسقة بالحد الأدنى لجمع بيانات استخدام الوقت، إلى جانب الاعتبارات البالغة الأهمية بشأن جودة إنتاج البيانات المتعلقة باستخدام الوقت ورقمنته.

5 - وجرى تحديد مسائل حاسمة إضافية ذات صلة بتنفيذ التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت ووُضعت مجموعة من التعليمات وقواعد الترميز المنسجمة مع الممارسات الوطنية المعمول بها. واعترافا بأن الإبلاغ عن أعمال الرعاية الإشرافية كثيرا ما يعتوره النقص ضمن استقصاءات استخدام الوقت بسبب ما تتسم به من صبغة غير مباشرة ومستمرة، فقد وضع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات تصورا للرعاية الإشرافية باعتبارها "تحت الطلب"، ووضع لها تعريفا للأغراض الإحصائية وصاغ توصيات لقياسها، مستفيدا في ذلك من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والأنشطة التجريبية التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية.

6 - وقام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، بالاستناد إلى العمل الآنف الذكر، بتحديث *دليل عام 2005 لإنتاج إحصاءات استخدام الوقت*[1] وسوف تتاح الصيغة المحدثة في صفحة اللجنة على شبكة الإنترنت[2]. وعلاوة على ذلك، تعاون الفريق مع الفريق الفرعي المعني بالرفاه والاستدامة التابع للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية لضمان الاتساق في استعمال معايير استخدام الوقت لقياس العمل المتعلق بالخدمات المنزلية غير المدفوعة الأجر وتقدير قيمته ضمن سياق تنقيح نظام الحسابات القومية.

7 - وإقرارا بتنوع تطبيقات المعلومات المتعلقة باستخدام الوقت وبخصوصية السياقات الوطنية، تجنب *الدليل* فرض نهج واحد يناسب الجميع. بل سعى إلى إتاحة مجموعة من الخيارات تشمل أدوات وطرائق مختلفة لجمع البيانات المتعلقة باستخدام الوقت. وهو يسلط الضوء على المزايا والتحديات المتصلة بالقرارات المنهجية التي يجب اتخاذها في مختلف مراحل العملية الإحصائية ويقترح سبلا لمعالجة أوجه القصور المحتملة. وقد استُقيت هذه الخيارات من الممارسات التي أثبتت جدواها في جمع بيانات استخدام الوقت في مختلف البلدان، وقُدمت ضمنها أمثلة وطنية لإثبات فعاليتها العملية.

8 - ويؤكد *الدليل* أهمية تكييف الأدوات الإحصائية إقليميا ووطنيا لتصبح متناسبة مع مختلف البيئات الثقافية والأهداف السياساتية. ويشدد على قيمة الاختبار والتجريب لصقل عملية الاستقصاء وضمان دقة البيانات. ويشير الدليل، بالإضافة إلى ذلك، إلى أهمية توفير التدريب والدعم الفعالين للموظفين المعنيين بإجراء المقابلات والترميز والإشراف، ويقدم إرشادات حول التعامل مع المجيبين على أسئلة الاستقصاء لتحسين جودة البيانات.

9 - ويتألف *الدليل* من 11 فصلا ويقدم منظورا تقنيا لتخطيط إحصاءات استخدام الوقت وجمعها وتجهيزها واستعمالها. ولضمان النظر في العوامل الحاسمة التي تؤثر على جودة إحصاءات استخدام الوقت، يُختتم كل فصل بقائمة مرجعية لعناصر الجودة. وتتوافق هذه القوائم المرجعية مع النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية ودليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية.

(1) انظر *Guide to Producing Statistics on Time Use: Measuring Paid and Unpaid Work* (United Nations publication, 2005). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_93E.pdf.

(2) https://unstats.un.org/UNSDWebsite/statcom/55.

10 - ويُستكمَل *الدليل* ببوابة إلكترونية تستضيفها شعبة الإحصاءات وتعمل كمركز غني بالموارد[3] ومستودع للمعلومات التي يجري تحديثها باستمرار لتعكس آخر التطورات والمواد المتصلة بإحصاءات استخدام الوقت. ويتضمن الدليل نفسه ذكرا للمراجع وروابط مباشرة لموارد محددة متاحة في مركز الموارد ذاك. وبإمكان مستخدمي الدليل البحث في البوابة عن المضامين المتصلة بفصول محددة أو مواضيع شاملة. على أن المهم هو أن البوابة ستُستوفى بانتظام بما يتاح من مواد جديدة وسيظل محتواها يعكس آخر المستجدات.

11 - وحددت اللجنة أيضا الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان، ولا سيما في المناطق النامية في مجال إحصاءات استخدام الوقت. وقامت شعبة الإحصاءات في عامي 2022 و 2023، ضمن إطار مشروع الشريحة الثانية عشرة من حساب التنمية بشان تسخير بيانات استخدام الوقت من أجل سياسات أفضل في أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية، بتنظيم حلقات عمل وزيارات تقنية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع بيانات استخدام الوقت العالية الجودة والقابلة للمقارنة وإنتاجها بانتظام بطرق فعالة من حيث التكلفة، وذلك عن طريق اعتماد أساليب مبتكرة لجمع البيانات.

12 - وبالتعاون مع إدارة الإحصاءات في جنوب إفريقيا، عُقدت حلقة عمل وطنية في عام 2022 لعرض الأساليب الإحصائية الدولية المتعلقة باستقصاءات استخدام الوقت والتجارب القطرية وعقد مشاورة للجهات المعنية تسهيلا للحوار بين مستعملي بيانات استخدام الوقت ومنتجيها. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نُظمت الدورتان العشرون والحادية والعشرون لاجتماع الخبراء الدولي المعني باستخدام الوقت والعمل غير المدفوع الأجر باشتراك بين المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعهد الوطني للمرأة في المكسيك، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكان المتوخى من الاجتماعين إطلاع بلدان المنطقة على الأدوات المتاحة فيما يتعلق باستقصاءات استخدام الوقت على كل من الصعيد الإقليمي والعالمي، وتلقي تعليقات على التجارب التي اعتمدتها البلدان، وتشجيع التبادل التقني بين مستعملي البيانات المتعلقة باستخدام الوقت ومنتجيها. وفي غرب آسيا، نظمت حلقة عمل إقليمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية لتوفير التدريب العملي على معايير وأساليب جمع بيانات استخدام الوقت وتحليلها ونشرها وإبلاغها، بما في ذلك الوقت المصروف في الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر. ولتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، نظمت جولة دراسية لمسؤولين من الأرجنتين والمغرب والمكسيك بدعم من المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك. وأتاحت الجولة الدراسية للمشاركين تبادل المعارف وتحسين المهارات في مجال إنتاج بيانات استخدام الوقت باستعمال استقصاءات مستقلة بشأن استخدام الوقت والارتقاء بالمهارات المتعلقة بمنهجيات تحديد قيمة الخدمات المنزلية غير المدفوعة الأجر.

(3) انظر https://unstats.un.org/UNSDWebsite/demographic-social/time-use/hub.

ثالثا - تحقيق خطوات كبرى في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل اللجنة الإحصائية

13 - طلبت اللجنة الإحصائية اعتماد المنظور الجنساني ودمجه في جميع بنود جدول أعمال اللجنة (المقرر 115/51)[4]. واستجابة لهذا التكليف، حدد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المجالين الأوليين اللذين يحظيان بالأولوية من حيث ضرورة إدماج المنظور الجنساني فيهما وهما: (أ) إحصاءات الأعمال والتجارة؛ (ب) وإحصاءات البيئة وتغير المناخ، وأنشأ فريقا استشاريا[5] للاضطلاع بهذا العمل. وتم الاتفاق على أن يقوم الفريق الاستشاري بإعداد مذكرات إرشادية تسلط الضوء على القضايا الجنسانية والأساس المنطقي لتوسيع نطاق مراعاة المنظور الجنساني ليشمل هذين المجالين ذويْ الأولوية، لتعزيز الحوار حول أهمية توسيع نطاق تعميم مراعاة المنظور الجنساني ليشمل أخصائيي الإحصاءات الاقتصادية وإحصاءات البيئة وغيرهم من منتجي البيانات في النظم الإحصائية الوطنية.

14 - ومن المتوخى أن تكون المذكرات الإرشادية عبارة عن وثائق مقتضبة تستند إلى المواد الموجودة، وهي تشمل ما يلي: (أ) وجاهة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجال المواضيعي، بما في ذلك الولايات على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ (ب) والنظر في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المراحل الإحصائية؛ (ج) والتحديات الإحصائية المحتملة. وقد جرى تجميع أمثلة قطرية للمبادرات السابقة أو الجارية وستكون مرفقة بالملاحظات الإرشادية.

15 - واتخذت خطوات ملموسة بالتعاون مع الفريقين الموضوعيين العاملين تحت رعاية اللجنة، أحدهما لجنةُ الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة (فريق العمل المعني بديناميات الأعمال التجارية والديمغرافيا وريادة الأعمال)[6] والثاني فريقُ الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية[7]. ويرد أدناه بيان النتائج التي أسفر عنها ذلك العمل.

16 - وقد استكملت المذكرة الإرشادية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات الأعمال والتجارة بقيادة إيطاليا وتعاونٍ مع فريق العمل المعني بديناميات الأعمال التجارية والديمغرافيا وريادة الأعمال، وسوف تتاح على الموقع الشبكي للجنة. إن تعميم المنظور الجنساني بما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، اعتماد حد أدنى من شروط جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس ونشرها يمكن أن يسد الفجوة الحالية في البيانات الجنسانية ويوفر أساسا متينا من الأدلة يعتمد عليه في صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها. ويمكن لهذا الإجراء التحويلي أن يعزز الحوار السياساتي بشأن المساواة بين الجنسين ويسهل بالتالي وضع سياسات وبرامج أكثر فعالية تسهم بدورها في تمكين المرأة ودعم مشاركتها المتساوية والفعلية في الاقتصاد العالمي.

(4) انظر E/2020/24-E/CN.3/2020/37.

(5) يتألف الفريق الاستشاري من: إيطاليا وسويسرا وفنلندا وفييت نام وكولومبيا والمكسيك والهند والولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والبنك الدولي، وشعبة الإحصاءات.

(6) انظر E/CN.4/2024/18.

(7) انظر E/CN.4/2024/20.

17 - وتشجع المذكرة الإرشادية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات الأعمال والتجارة على تخطيط البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس وجمعها وإنتاجها ونشرها واستعمالها، وتحديد الثغرات التي تعتور البيانات، وتحسين المنهجيات ومصادر البيانات، وتوسيع النطاق الذي تغطيه البيانات. ويؤكد هذا النهج الحاجة الملحة إلى اعتماد استراتيجية متعددة التخصصات والمجالات لتعزيز المساواة بين الجنسين في إحصاءات الأعمال والتجارة، وهذا يقلص من القيود الجنسانية. وتسلط المذكرة الضوء بالإضافة إلى ذلك على أمثلة واقعية للمبادرات القطرية التي تجسد الإدماج العملي للمنظور الجنساني في إحصاءات الأعمال والتجارة. وتوفر هذه الدراسات معلومات مصنفة حسب القطاع، بما في ذلك البيانات المتعلقة بصادرات المؤسسات التجارية التي تقودها النساء، وعدد شركات التصدير، وأنواع المنتجات، ووجهات التصدير. وتعترف المذكرة بالدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه ربط مجموعات البيانات المختلفة على المستوى الجزئي في تيسير التوصل إلى فهم أشمل للديناميات الجنسانية في إحصاءات التجارة والأعمال. وتضع المذكرة أيضا الأساس لمشهد إحصائي يراعي الفوارق الجنسانية على نحو أشمل وأنصف في جميع مراحل سلسلة القيمة المتعلقة بالبيانات وسوف تستخدم كأحد العناصر في دليل إدماج إحصاءات الأعمال والتجارة الذي سيصدر قريبا ويتضمن قسما مخصصا لدمج المنظور الجنساني في إحصاءات الأعمال والتجارة، والمجلد الثاني من دليل المؤشرات الرئيسية لإحصاءات الأعمال والتجارة.

18 - وبُذلت جهود بقيادة المكسيك لتوضيح مسائل السياسة العامة بشأن الصلة بين المساواة بين الجنسين والقضايا البيئية والحاجة إلى إدماج المنظور الجنساني في الإحصاءات البيئية. وتركزت المناقشات الموضوعية على كيفية تأثير مختلف الأدوار التي يتقلدها النساء والرجال ومسؤولياتهم وخبراتهم في استخدامهم للموارد الطبيعية، ومشاركتهم في إنتاج السلع والخدمات، وملكية الأراضي، وتأثرهم بالانبعاثات، وعوامل التلوث، والأخطار، وآثار الكوارث. ونظرا لتنوع الأطر الإحصائية المتداخلة في مجال البيئة، تقرر تركيز الجهود على إحصاءات تغير المناخ. وحتى الآن، تم تحديد الاحتياجات من البيانات ومصادر البيانات لمعالجة مسائل السياسة العامة ذات الصلة بالموضوع. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لاستكمال المذكرة الإرشادية المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية وإحصاءات تغير المناخ.

19 - وسيستمر التعاون مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية قدر الإمكان. وفي هذا السياق، تم التسليم بأن الشواغل الجنسانية تعالج ضمن المجموعة العالمية لمؤشرات تغير المناخ وإحصاءاته بكاملها، وذلك عن طريق التصنيف حسب نوع الجنس في الأغلب الأعم، وأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل المنهجي لمعالجة الشواغل المتصلة بالبيانات الجنسانية خارج نطاق التصنيف حسب نوع الجنس.

20 - وبالإضافة إلى ذلك، أعدت شعبة الإحصاءات تحليلا لكيفية تناول القضايا الجنسانية في الدورة الرابعة والخمسين للجنة، يشمل التقارير الرسمية ووثائق المعلومات الأساسية والقرارات والمناسبات الجانبية[8]. وكشف هذا التحليل عن إحراز تقدم مهم وعن وجود فرص لإدماج المنظور الجنساني في جميع المجالات الإحصائية. ويبدو أن بحث القضايا الجنسانية أصبح يُدمَج بمزيد من التواتر في مناقشات اللجنة، حتى عندما لا يكون البند المعنون "الإحصاءات الجنسانية" مدرجا رسميا في جدول الأعمال. ويتضح ذلك من خلال مجموعة أوسع من المجالات الإحصائية، لا سيما خارج نطاق المواضيع الاعتيادية المتعلقة بالشواغل الجنسانية، بما في ذلك الإشراف على البيانات، أو الابتكار في الإحصاءات الرسمية وتحديثها، والحسابات القومية.

(8) انظر المرفق الأول.

رابعا - استنتاجات المنتدى العالمي التاسع للإحصاءات الجنسانية

21 - نظمت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع إدارة الإحصاءات في جنوب أفريقيا وبتوجيه من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، المنتدى العالمي التاسع للإحصاءات الجنسانية في الفترة من 29 إلى 31 آب/أغسطس 2023 تحت شعار "قياس ما نقدر قيمته - تسخير الإحصاءات الجنسانية من أجل اقتصاد للرعاية قائم على المعرفة"، وقد عقد المنتدى بالمشاركة الحضورية وجرى بث وقائعه مباشرة. وساهم في المنتدى حوالي 250 مشاركا من 55 بلدا حضروا شخصيا فيه، منهم 114 شخصا من مكاتب الإحصاء الوطنية و 66 من الوكالات الحكومية الأخرى. ويمكن الاطلاع على تقرير موجز عن المنتدى على الموقع الشبكي الذي خصص له[9] وكوثيقة معلومات أساسية.

22 - وعموما فقد رحب المنتدى التاسع بالنهج المبتكرة التي اعتمدتها مكاتب الإحصاء الوطنية وخبراء البيانات الآخرون لسد الفجوات التي تعتور البيانات الجنسانية، معترفاً بالدور المركزي للبيانات الجنسانية في تسريع التقدم صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ولوحظ أن المنتدى يتيح فرصة سانحة لتعزيز التعاون عن طريق الجمع بين الخبراء وأصحاب المصلحة من مختلف المجالات، بما فيها القضايا الجنسانية، والتجارة، والحسابات القومية، وتغير المناخ، والتسجيل المدني.

23 - وألقى المشاركون في المناقشات الضوء على التقدم المحرز في توطيد الإحصاءات الجنسانية ضمن النظم الإحصائية الوطنية. ويعود الفضل في هذه الإنجازات في المقام الأول إلى التعاون المعزز بين مستعملي الإحصاءات الجنسانية ومنتجيها، ووضع معايير إحصائية لقياس الجوانب البالغة الأهمية من قبيل قتل الإناث والفساد واستخدام الوقت والعمل.

24 - وأكد المشاركون في المنتدى على فوائد استخدام جميع أنواع البيانات المتاحة، معترفين في الوقت ذاته بمواطن القوة فيها ومحدوديتها. وتشمل التحديات استغلال مصادر البيانات القائمة، ولا سيما البيانات الإدارية، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز استخدام مصادر البيانات غير الاعتيادية. ومن بين التحديات الإضافية زيادة الطلب على البيانات، وشح الموارد، واستمرار الثغرات في البيانات الجنسانية، وانخفاض معدلات المشاركة في استقصاءات الأسر المعيشية. وأُبرزت قيمة البيانات غير الاعتيادية، مثل البيانات التي ينتجها المواطنون والمعلومات النوعية، باعتبارها وسيلة لسد الثغرات المتبقية التي تعتور البيانات وإلقاء الضوء على القضايا الجنسانية المهمة التي قد تغفلها الإحصاءات الرسمية.

25 - وسلطت المناقشات التي جرت في المنتدى الضوء على دور الرعاية. وأشير إلى أن أعمال الرعاية في جزئها الأعظم عالميا هي أعمال غيرُ مدفوعة الأجر وتقوم بها النساء والفتيات، وهذا يُديم التفاوت الاقتصادي بين النساء والرجال. واعتُبرت الرعاية شاغلا سياساتيا شاملا يمس ركائز التنمية بثلاثتِها. وهي ليست إحدى مسائل سوق العمل فحسب، بل إنها تتصل أيضا اتصالا صريحا بالمساواة بين الجنسين، والاقتصاد، وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة، والهجرة، والبيئة، والكوارث. ولوحظ أن أطرا مفاهيمية وإحصائية قد وضعت لبعض هذه المواضيع، ومن ثم يلزم إجراء استعراض لتوثيق تداخلها مع الرعاية. وأعرب بوضوح عن الحاجة إلى مفاهيم وتعاريف إحصائية فيما يتعلق بالرعاية.

(9) https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/genderstat-forum-9/index.html.

26 - وأبرز المشاركون في المنتدى أهمية تحسين استعمال بيانات استخدام الوقت للربط بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال حساب المؤشرات المعبر عنها بالوحدات الزمنية وإنتاج حسابات فرعية أو موسعة للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، أو الحسابات الوطنية لتحويل الوقت أو المصفوفات الاجتماعية، كجزء من الإحصاءات الرسمية.

27 - وفي سياق البيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، تم التشديد على ضرورة بذل جهود إضافية لتعزيز توافر البيانات المتعلقة بفئات سكانية بعينها. وتشمل هذه الفئات النساء بعد سن الإنجاب، والنساء ذوات الإعاقة، والمهاجرات، ونساء الشعوب الأصلية. وأقر المشاركون في المنتدى، علاوة على ذلك، بضرورة إدماج منظور الجناة. وشددوا إضافة إلى ذلك على الحاجة الملحة إلى النهوض بالبحوث المنهجية في معالجة أشكال العنف المستجدة، ولا سيما العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا.

28 - وخلص المنتدى إلى أن الأوساط الإحصائية الرسمية تحتاج إلى توفر مجموعة موسعة من المهارات لدى مواردها البشرية، وإلى زيادة تمتين بنيتها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإلى تكثيف التعاون والتنسيق الداخليين مع الجهات الخارجية صاحبة المصلحة، لا في دورها كأطراف مستعملة للبيانات المواضيعية فحسب، بل أيضا كأطراف منتجة لتلك البيانات. ويتعين تأمين ما يكفي من الموارد اللازمة للإحصاءات الجنسانية لمعالجة التحديات المستمرة. ومن الضروري تهيئة بيئات تمكينية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مراحل عملية إنتاج الإحصاءات برمتها، ومن أمثلتها الميزنةُ الإحصائية المراعية للمنظور الجنساني.

خامسا - الاستقصاء العالمي للإحصاءات الجنسانية لعام 2022

29 - أجرت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات، استقصاء عالميا ثانيا للبرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية، طبقا لما نص عليه مقرر اللجنة 111/53 وكانت الأهداف الرئيسية للاستقصاء هي: (أ) قياس التقدم المحرز في إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها في البلدان منذ عام 2012 الذي أجري فيه استقصاء عالمي مماثل (انظر E/CN.3/2013/10)، وتقييم أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على إنتاج الإحصاءات الجنسانية أثناء الأزمة وبعدها؛ (ب) والحصول على معلومات عما إذا كانت مراعاة المنظور الجنساني قد عممت في النظم الإحصائية الوطنية وكيفية حصول ذلك، وتحديد ما لدى البلدان من الممارسات الفضلى وما تواجهه من تحديات؛ (ج) وتقييم جدوى عمل الأمم المتحدة والجهات الشريكة وأثره وتوجيه عمل الفريق مستقبلا ضمن إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية.

30 - واستنادا إلى استبيان عالمي مشترك يتضمن 17 سؤالا، جُمعت معلومات من 107 بلدان في المجموع. وشمل الاستقصاء الجوانب المتعلقة بالأطر التنظيمية والتمويل، والأطر القانونية والسياساتية، ومصادر البيانات المتاحة لإنتاج الإحصاءات الجنسانية، والتعاون والتواصل، وتأثير جائحة كوفيد-19، والفرص والتحديات الحالية المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية، وجدوى عمل الأمم المتحدة في مجال الإحصاءات الجنسانية وأثره. وترد نتائج وجداول مختارة في المرفق الثاني من هذا التقرير، وسيتاح تحليل مفصل في بوابة اللجنة الإحصائية على الإنترنت.

31 - وكشف الاستقصاء أن تقدما ملحوظا أحرز على امتداد العقد الماضي في إدماج الإحصاءات الجنسانية ضمن النظم الإحصائية الوطنية. ففي عام 2022، أفاد 86 في المائة من البلدان بأن لديها قوانين أو لوائح تقتضي إنتاج هذه الإحصاءات أو نشرها. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت نسبة البلدان التي لديها قوانين أو لوائح محددة تقتضي من نظمها الإحصائية الوطنية إجراء استقصاءات متخصصة في مجال الإحصاءات الجنسانية زيادة كبيرة، إذ ارتفعت من 15 في المائة في عام 2012 إلى 44 في المائة في عام 2022. وحدث الانتقال من وجود جهة منسق وحيد لشؤون الإحصاءات الجنسانية داخل المكتب الإحصائي الوطني (68 في المائة في عام 2012 و 39 في المائة في عام 2022) إلى تكليف منسقين أو موظفين متعددين بتلك الشؤون موزعين على مختلف الأقسام والإدارات والشعب والوحدات (29 في المائة في عام 2022)، مثلما حصلت زيادة في إنشاء مكاتب مخصصة للإحصاءات الجنسانية، حيث بلغ عدد البلدان التي أصبح لديها مثل تلك الكيانات 42 في المائة في عام 2022، مقارنة بنسبة 31 في المائة في عام 2012.

32 - وشهد العقد الماضي تعاونا وحوارا أقوى بين مستعملي الإحصاءات الجنسانية ومنتجيها، حيث أصبح لدى 70 في المائة من البلدان آليات رسمية في شكل فرقة عمل أو لجنة تقنية أو فريق عامل مماثل على الصعيد الوطني لضمان ملاءمة البيانات للغرض المنشود منها واستخدامها بفعالية. وأشار 31 في المائة من تلك البلدان إلى ما لديها حاليا من أنشطة التعاون والحوار التي تنفذها على أساس متكرر ومنتظم.

33 - وكشف استقصاء عام 2022 عن مسار إيجابي في إدراج ميزانية مخصصة للإحصاءات الجنسانية في الميزانية الوطنية للإحصاءات، حيث أبلغ 69 في المائة من البلدان التي أجابت على أسئلة الاستقصاء عن تلقي تمويل على أساس متكرر ومنتظم، مقارنة بما لا تتجاوز نسبته 13 في المائة من البلدان في عام 2012. وأدت مصادر التمويل الإضافية من ميزانية الآلية والمشاريع النسائية والدعم المقدم من الجهات المانحة من المنظمات الدولية إلى تحسين إنتاج الإحصاءات الجنسانية. غير أن تخصيص الموارد للقدرات البشرية والمالية للإحصاءات الجنسانية لم يتغير لدى أكثر من نصف البلدان على امتداد العقد الماضي. وأثرت جائحة كوفيد-19 في تخصيص الموارد للإحصاءات الجنسانية، حيث أبلغ 17 في المائة من البلدان عن زيادة الموارد، وأبلغ 8 في المائة عن انخفاض الموارد، وأبلغ 5 في المائة عن وقف الموارد المخصصة للإحصاءات الجنسانية بعد الجائحة.

34 - وقد تنوع مشهد إنتاج الإحصاءات الجنسانية تنوعا كبيرا في العقد الماضي. ولا يزال معظم البلدان يستخدم مصادر البيانات الاعتيادية لإنتاج هذه الإحصاءات، حيث ينتج أكثر من 90 في المائة منها بانتظام بيانات من مصادر مثل تعدادات السكان، وسجلات التعليم، والمعلومات الصحية، واستقصاءات القوة العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، زادت استقصاءات استخدام الوقت أو الوحدات المتعلقة به (78 في المائة من البلدان في عام 2022 مقارنة بنسبة 48 في المائة في عام 2012) والإنتاج المنتظم للإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة (59 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 46 في المائة في عام 2012). وحدثت أيضا زيادة في إنتاج الحسابات الفرعية أو الموسعة لخدمات الأسر المعيشية غير المدفوعة الأجر.

35 - وكشف الاستقصاء أيضا عن الإمكانات التي تنطوي عليها مصادر البيانات الحالية مما ليس بمستغَلٍّ. فعلى سبيل المثال، لا تستخدم البيانات الجغرافية المكانية استخداما كافيا في إنتاج الإحصاءات الجنسانية، حيث لا تتجاوز نسبة البلدان التي تستخدم البيانات الجغرافية المكانية 18 في المائة من بين 44 في المائة من البلدان التي توجد لديها تلك البيانات. وتتيح إحصاءات التجارة والأعمال أيضا فرصة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، إذ إن 62 في المائة من البلدان لديها سجلات تجارية ولكن النسبة التي

تستخدمها منها لا تتجاوز 15 في المائة، كما أن 71 في المائة من البلدان لديها سجلات للأعمال التجارية غير أن نسبة التي تستخدمها منها في إنتاج الإحصاءات الجنسانية لا تتجاوز 30 في المائة.

سادسا - الأعمال الأخرى التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات

36 - أنشئ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات[10]، الذي يضم ممثلين عن برامج الإحصاءات الجنسانية في المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية، عام 2007 من أجل تعزيز التعاون بين الجهات المعنية الرئيسية، ومناقشة المجالات ذات الأولوية لتعزيز الإحصاءات الجنسانية والاتفاق بشأنها، وسد الثغرات في البيانات الجنسانية، بطريقة منسقة. وفي عام 2011، أوصت اللجنة، بموجب مقررها 102/42، بتوسيع نطاق عمل الفريق ليشمل عقد اجتماعات سنوية للفريق وعقد المنتدى العالمي للإحصاءات الجنسانية كل سنتين.

ألف - الاستنتاجات التي خلصت إليها الاجتماعات الأخيرة

37 - منذ أن ناقشت اللجنة موضوع الإحصاءات الجنسانية آخر مرة في آذار/مارس 2022، عقد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات اجتماعيه السنويين السادس عشر والسابع عشر، ويرد بيان الاستنتاجات الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماعان أدناه. وستتاح التقارير الكاملة المتعلقة بالاجتماعين على بوابة اللجنة الإحصائية كوثائق معلومات أساسية.

38 - وعقدت شعبة الإحصاءات الاجتماع السادس عشر عبر الإنترنت في الفترة من 12 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2022. وحضر الاجتماع[11] الذي ترأسه المكتب الإحصائي الاتحادي في سويسرا ما مجموعه 107 من خبراء الشؤون الجنسانية والإحصائيين من المكاتب الإحصائية الوطنية واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية.

(10) تتألف عضوية الفريق في الوقت الراهن من المكاتب الإحصائية الوطنية في 21 بلدا، هي الأردن، وأوغندا، وإيطاليا، والبرازيل، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا (الرئيس المشارك)، وجورجيا، وزمبابوي، وسويسرا (الرئيس المشارك)، وغانا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وكازاخستان، وكندا، وكولومبيا، والمغرب، والمكسيك، والهند، والولايات المتحدة، واليابان، والمنظمات التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، منظمة العمل الدولية، الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجان الإقليمية، شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الأمانة)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، مجموعة البنك الدولي.

(11) إيطاليا، البرازيل، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، سويسرا، زمبابوي، غانا، فنلندا، فييت نام، كازاخستان، كندا، كولومبيا، المغرب، المكسيك، الهند، الولايات المتحدة، اليابان، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الفاو، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، شعبة السكان، شعبة الإحصاءات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد اليونسكو للإحصاء، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونيسيف، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي.

39 - وعقد الاجتماع السابع عشر حضوريا في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في 28 آب/أغسطس 2023. وشارك في الاجتماع[12] ما مجموعه 48 خبيرا من المكاتب الإحصائية الوطنية واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية، واشترك في رئاسته المكتب الإحصائي الاتحادي لسويسرا وإدارة الإحصاء في جنوب أفريقيا. وتولت شعبة الإحصاءات مهام أمانة الفريق في كلا الاجتماعين.

40 - وفي الاجتماعين، جرى استعراض ومناقشة التطورات المنهجية المتعلقة بقياس مجالات اهتمام محددة فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية ورصد تلك المجالات، ولا سيما المتعلقة منها بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة باستخدام الوقت (المؤشر 5-4-1)، والعنف ضد المرأة (المؤشران 5-2-1 و 5-2-2)، والحصول على الرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية (المؤشران 5-6-1 و 5-6-2). وأحاط فريق الخبراء المشترك بين الوكالات علما بمختلف الجهود والمبادرات التي اضطلعت بها المكاتب الإحصائية الوطنية والدولية فيما يتعلق بإدماج البيانات من عدة مصادر لتعيين فئات سكانية محددة، وإدماج المنظور الجنساني في المواضيع غير الاعتيادية، وتجميع المؤشرات المتعلقة بما بين الجنسين من فجوة عامة في الإيرادات وغير ذلك من أوجه التباين بينهما في الدخل وهي تشمل الفجوة القائمة فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية. وشدد الفريق على التحديات المتعلقة بالارتباط بين السجلات، حتى في البيئات المتقدمة إحصائيا. وتتطلب الحلول العملية لهذه التحديات تفاهما وثيقا فيما بين أخصائيي القضايا الجنسانية من الإحصائيين والإحصائيين المتخصصين لإجراء مناقشات مفصلة. وفي هذا السياق، أكدت البلدان ضرورة تقديم الدعم المالي والتقني لاستخدام البيانات القائمة وجمع بيانات جديدة.

41 - وأحاط الفريق علما أيضا بالمبادرات الجارية لسد الفجوات في البيانات الجنسانية بالتركيز على التحليل المتعدد الجوانب في مجموعة من المجالات المواضيعية، مثل نتائج سوق العمل، والسياسة والقيادة، واستخدام الوقت.

42 - وأشير إلى الرعاية باعتبارها موضوعا مهما يتعين دراسته من أجل رصد المساواة بين الجنسين، ولا سيما في ضوء الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ولاحظ الفريق أهمية تطوير الجوانب المنهجية التي تركز على كل من مقدمي الرعاية والأشخاص المستفيدين منها. وأحاط الفريق علما بالعديد من الجهود التقنية المبذولة لدعم البلدان في هذا المجال المواضيعي، بما في ذلك *الدليل المنهجي بشأن قياسات استخدام الوقت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*[13] والإرشادات المتعلقة بقياس أثر جائحة كوفيد-19[14]. وجرى التوكيد على الفائدة من خلق محافل لتبادل الخبرات والمعارف بشأن القضايا الجنسانية ومسائل الرعاية لتعزيز البيانات الإحصائية. وفي هذا السياق، ناقش الفريق الآثار العميقة للجائحة لا على النساء والرجال

(12) إيطاليا، البرازيل، جنوب أفريقيا، سويسرا، زمبابوي، غانا، فنلندا، فييت نام، كازاخستان، كندا، كولومبيا، المغرب، المكسيك، الهند، الولايات المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسيف، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي.

(13) متاحة عبر الرابط التالي: www.cepal.org/en/publications/48020-methodological-guide-time-use-measurements-latin-america-and-caribbean.

(14) ECE/CES/2022/7.

وعلى الرعاية والديناميات الجنسانية وحسب، وإنما أيضا على الاضطلاع بالأنشطة الإحصائية. ولن يتضح مدى تلك الآثار إلا بعد إجراء العمليات اللاحقة لجمع البيانات، مثل تعدادات السكان والمساكن واستقصاءات استخدام الوقت.

43 - وأقر الفريق بالطلب المتزايد على قياس التنوع الجنساني ولاحظ أن قياس الهوية الجنسانية، وهو مفهوم يتطور باستمرار، لا يزال في مراحله الأولى لأغراض الإحصاءات الرسمية الوطنية، وأنه لا يزال مجالا إحصائيا غير مكتمل النمو لأغراض الإرشاد الدولي.

44 - ورحب بالمناقشات الجارية حاليا بشأن أشكال النشر المعاصرة، بما في ذلك المنشورات الإلكترونية التي تكثر فيها الرسوم البيانية وتقل المعلومات النصية، مثل المقالات القصيرة والموجزات السياسية والمدونات. وسلط الفريق الضوء أيضا على أهمية التعريف الجيد بالدور الرئيسي التي تؤديه الإحصاءات الجنسانية، حتى في البلدان التي يبدو أنها حققت المساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، طلب الفريق إلى شعبة الإحصاءات أن تواصل تبسيط منشوراتها المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية، وأن توقف العمل بالشكل الحالي لمنشور *المرأة في العالم*، وأن تواصل النهوض بالمركز العالمي للبيانات الجنسانية[15]، الذي يتضمن مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية، فضلا عن المواضيع التي يجري التركيز عليها.

45 - وأخيرا، أقر الفريق بأهمية دور فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية وولايته، وطلب إلى شعبة الإحصاءات التنسيق بين الفريقين والتعريف بالفرص المتاحة للمساهمة في كفالة إدماج المنظور الجنساني في عملهما.

باء - الأنشطة الأخرى

46 - إضافة إلى الأنشطة المشار إليها في مواضع أخرى من هذا التقرير، واصلت شعبة الإحصاءات الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك صيانة وتحسين المركز العالمي للبيانات الجنسانية، والمشاركة في الاضطلاع بدور الوصي على المؤشر 5-4-1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وبلورة الأنشطة المتصلة بالإحصاءات الجنسانية وتنسيقها. وعلى وجه الخصوص، وبالتعاون مع شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أضيفت إلى المركز العالمي للبيانات الجنسانية دراسة بشأن البيانات تبحث أوجه التباين في الترتيبات المعيشية بين المسنين نساء ورجالا[16]. وطبقا لمشورة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، فإن هذا المنتج الخاص بالبيانات الجنسانية والموجه إلى عموم الجمهور يتسم بسهولة الاستعمال. وتتضمن هذه الدراسة رسوما بيانية ورؤى إحصائية تفاعلية.

47 - وشاركت شعبة الإحصاءات أيضا في مناسبات مختلفة لتقديم لمحة عالمية ومناقشة آخر التطورات المتعلقة بالمواضيع التي تدخل في نطاق اختصاصها، بما في ذلك الحلقات الدراسية الشبكية والجلسات الموضوعية بشأن المناسبات ذات الصلة[17]. وأخيرا، وبناء على ما خلصت إليه مداولات لجنة كبار

(15) انظر https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/gender/index.cshtml.

(16) انظر https://gender-data-hub-2-undesa.hub.arcgis.com/pages/1a6de3fc6e4e4803b368750324c58797.

(17) نظمت اليونيسيف حلقة دراسية شبكية بعنوان "آخر التطورات بشأن جمع البيانات المتعلقة باستخدام الأطفال للوقت"، وهي متاحة عبر الرابط التالي: www.youtube.com/watch?v=9h00AWsDOWU. انظر أيضا الجلسة المتعلقة بكيفية مضاهاة البيانات التقليدية بمصادر البيانات الجديدة لدراسة العنف الجنساني والقوالب النمطية الجنسانية، التي عقدت أثناء الاجتماع الرابع

الإحصـــائيين في منظومة الأمم المتحدة، قادت الشـــعبة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة لاســتكشــاف الممارســات التي تنتهجها حاليا كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بكيفية جمع البيانات المتعلقة بنوع الجنس والهوية الجنسانية من الدول الأعضاء، ونشرها لدى الجمهور العام ودمجها في أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأبرزت الاستنتاجات الرئيسية، التي استندت إلى 29 ردا من 21 كيانا، أن أكثر من 7 وكالات من أصـــل 10 لا تجمع إلا البيانات المتعلقة بنوع الجنس. وعند جمع البيانات، يكتفي 45 في المائة بالإشـارة إلى اختيار ثنائي (ذكر/أنثى، رجال/نسـاء، فتيان/فتيات) دون وجود أي خيار آخر، ويتيح 24 في المائة فئة ثالثة (تكون في الأغلب الأعم هي "أخرى" أو "غير معروفة")، في حين يتيح 17 في المائة عددا من الفئات. وعند نشـــر البيانات، ينشـــر 52 في المائة بيانات عن نوع الجنس فقط. وفيما يتعلق بأنشـــطة المســـاعدة التقنية وبناء القدرات التي تضـــطلع بها كيانات الأمم المتحدة، تؤكد الاستنتاجات الحاجة إلى إرشادات مركزية[18].

سابعا - التطورات المنهجية المتعلقة بقياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا

48 - اســـتنادا إلى المبادرات والبحوث التي أجرتها المكاتب الإحصـــائية الوطنية وغيرها من الجهات الشـريكة، تبذل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصـحة العالمية وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان جهودا لتقييم البيانات والأساليب القائمة لقياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا[19] واقتراح سبيل المضي قدما، على نحو ما طلبته اللجنة في مقررها 104/54.

49 - وحُدّد انعدام تعاريف ومنهجيات متفق عليها للقياس باعتباره ثغرة رئيســية تعتور فهم طبيعة العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا وانتشاره ووقعه[20]. وبالاستناد إلى العمل السابق[21]، وضع فريق خبراء

والســـتين للمؤتمر العـالمي للإحصـــاء التـابع للمعهـد الإحصـــائي الـدولي، وهي متـاحـة عبر الرابط التـالي: www.isi2023.org/conferences/session/261/details؛ والجلسـة المعنونة "إمكانات لا متناهية: كيف يمكن لإحصـاءات استخدام الوقت المحدَّثة أن توجه عددا لا يحصى من السياسات المتعلقة برفاهيه الناس وما الأدوار التي تؤديها ومتى تفعل ذلك"، التي عقدت خلال منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في عام 2023 ؛ والمناســبة الجانبية المتعلقة بقياس توفير الخدمات ذات الاستخدام الخاص من خلال استقصـاءات القوى العاملة، التي عقدت خلال المؤتمر الدولي الحادي والعشـرين لخبراء إحصـاءات العـمـل، وهـو مـتـاح عـبـر الـرابـط الـتـالـي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_897615.pdf.

(18) انظر E/CN.3/2024/33.

(19) تستخدم عبارة العنف ضـد المرأة، بدلا من العنف الجنسـاني لأغراض القياس، بما يتماشـى مع أهداف التنمية المسـتدامة وأدوات الاستقصاء ومنهجياته الحالية.

(20) انظر A/HRC/38/47; Adriane Van Der Wilk, *Cyber Violence and Hate Speech Online against Women: Women's Rights and Gender Equality* (European Parliament, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, 2018); Council of Europe, general recommendation No. 1 (2021) on the digital dimension of violence against women; African Commission on Human and People's Rights, resolution 522 (LXXII) 2022 on the protection of women against digital violence in Africa؛ و A/77/302.

(21) انظر A/HRC/38/47; International Centre for Research on Women, "Technology-facilitated gender-based violence: what is it, and how do we measure it?", 2018; Council of Europe, general recommendation No. 1 (2021) on the digital dimension of violence against women; and UNFPA, *Making All Spaces Safe: Technology-Facilitated Gender-Based Violence* (2021).

عالمي في عام 2022 تعريفا مفاهيميا لهذا العنف[22]. وتناول ذلك التعريف اعتبارات مهمة مثل استمرارية العنف الذي يمكن أن يحدث في فضاء الإنترنت، والعنف المرتكب بواسطة الوسائل التكنولوجية الذي يحدث خارج الإنترنت؛ والسمات المشتركة بين العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا والأشكال الأخرى للعنف ضد المرأة وخصوصياته التي تفضي إلى أشكال جديدة من العنف؛ ومجموعة الأضرار التي يمكن أن تنجم عن العنف، والدوافع الفردية والظرفية التي تدعم العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا وتديمه، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية والمعايير المجنسنة المضرة. وتخطط هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإجراء مناقشات إقرار التعريف من أجل التوصل إلى موقف توافقي يشاركه فيه الجميع.

50 - وتشير الأدلة الموجودة إلى ارتفاع معدل انتشار العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا[23]. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة بسبب عدم وجود مفاهيم ومقاييس موحدة. وهذا يعوق وجود تقديرات قابلة للمقارنة فيما يتعلق بنسب الانتشار وأثر البيانات المتعلقة بذلك العنف، أي قدرته على توفير المعلومات والمساعدة بفعالية في رصد السياسات والبرامج الموضوعة لمواجهته[24]. وسيلزم أن تتناول عملية وضع المقاييس والمؤشرات الموحدة عوامل من قبيل أعمال العنف ضد المرأة التي تيسرها التكنولوجيا، والتعامل معه كطريقة و/أو شكل منفصل من أشكال العنف، والقواسم المشتركة، ومقاييس التواتر، والفترات المرجعية، وخصائص الجناة. وسيتعين أن تعكس المؤشرات تباين نطاق مصادر البيانات ومزاياها وقيودها وتكاملها. وذلك يشمل الاعتبارات المتعلقة بإدراج أسئلة إضافية في الاستقصاءات والسجلات الإدارية الحالية، والفترات الزمنية الفاصلة بين الاستقصاءات، وأنواع الاستقصاءات (على سبيل المثال، الاستقصاءات المخصصة بشأن العنف ضد المرأة أو غيرها من الاستقصاءات الأوسع نطاقا) والآثار الأخلاقية والمتعلقة بالسلامة عند النظر في استخدام أساليب مبتكرة مثل الاستقصاءات التي تجري على الإنترنت أو تحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي يمكن أن تثير قضايا تتعلق بالمبادئ الأخلاقية الأساسية، مثل ضمان الموافقة المستنيرة للمرأة وسلامتها وخصوصيتها وسرية البيانات التي تُجمع وتخزَّن[25].

51 - وسيكون من الغاية في الأهمية في تطوير معايير القياس إجراء المشاورات التقنية ومواصلة اختبار المقاييس وتجريبها وتوليد المعارف. ووفقا للفقرة (ح) من مقرر اللجنة الإحصائية 104/54، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التواصل مع أفرقة خبراء الإحصاءات الجنسانية التي تتولى اللجان الإقليمية عقد

(22) انظر UN-Women and UNFPA, "Technology-facilitated violence against women: towards a common definition", report of the meeting of the Expert Group, New York, 15–16 November 2022.

(23) انظر Institute of Development Studies, "Global evidence on the prevalence and impact of online gender-based violence", 8 October 2021.

(24) انظر UN-Women and WHO, "Technology-facilitated violence against women: taking stock of evidence and data collection", March 2023. University of Melbourne and UNFPA, "Measuring Global Partnership ؛technology-facilitated gender-based violence: a discussion paper", February 2023 *Technology-Facilitated Gender-Based* ,for Action on Gender-Based Online Harassment and Abuse and Wilson Centre and UNFPA, "Technology- ؛(2022) *Violence: Preliminary Landscape Analysis* facilitated gender-based violence: data and measurement – methodology matters", November 2022.

(25) انظر WHO, "Putting women first: ethical and safety recommendations for research on domestic violence against women", 2001. وتقوم منظمة الصحة العالمية بتحديث هذه المبادئ التوجيهية وستشمل أيضا الاعتبارات الأخلاقية والمتعلقة بالسلامة عند استخدام أساليب جمع البيانات عن بعد/عبر الإنترنت.

اجتماعاتها للحصـــول على مســـاهماتها في وضـــع المعايير المنهجية[26]. وتقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسات استكشافية لاختبار الأساليب المبتكرة، بما في ذلك الاستقصاءات الشبكية المتعددة البلدان[27] ويجري رَفْدُ تلك الدراسات بالبحوث النوعية والقانونية ومصادر البيانات غير التقليدية، من قبيل البيانات الضخمة من محركات البحث على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي[28]. وسيكون من الأمور المركزية في تحديد جدوى تلك الأساليب إعطاء الأولوية للمعايير الأخلاقية ومعايير السلامة. وتجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بحوثا بشأن العنف الذي تيسره التكنولوجيا ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة[29].

52 - وتقوم منظمة الصحة العالمية بانتظام بتحديث أدوات الاستقصاءات المتعددة الأقطار التي تجريها بشأن صحة المرأة والعنف العائلي ضدها[30]، وهي أداة قياس مرجعية لجمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة يجري استخدامها وتم تكييفها على نطاق واسع. وستدرج في الاستبيان بعض الأسئلة الإضافية المتعلقة بالعنف ضـد المرأة الذي تيسـره التكنولوجيا من خلال (أ) إجراء تقييم منهجي للمقاييس المتعلقة بهذا العنف المستخدمة حاليا في الاستقصاءات الأخرى والمشاورات التقنية مع منتجي بيانات الاستقصاءات؛ (ب) تحديد أسئلة الاستقصاءات المحتملة لإدراجها في الدراسة؛ (ج) الاختبار المعرفي والتجريبي للأسئلة الجديدة في مجموعة متنوعة من البلدان؛ (د) وضع إرشادات منهجية بشأن إدماج مقاييس الاستقصاء المتفق عليها بشأن العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا في الاستقصاءات الحالية بشأن العنف ضد المرأة.

53 - وفي إطار مبادرة kNOwVAW المتعلقة بالبيانات[31]، يجري صندوق الأمم المتحدة للسكان عددا من الدراسات البحثية الكمية والنوعية الصغيرة النطاق في مجموعة من البلدان في آسيا والمحيط الهادئ[32]. ويجري في إطار تلك المبادرة أيضا العمل على إصدار ورقة استقصائية بشأن المنهجيات وإحدى

(26) نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جلسات نقاش تطرقت لموضوع قياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا في عام 2023 أثناء اجتماع فريق الخبراء التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعني بالإحصاءات الجنسانية، وكذلك أثناء اجتماع الفريق التوجيهي الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالإحصاءات السكانية والاجتماعية وفي حلقة العمل الإقليمية المشتركة التي عقدت بشأن موضوع الإحصاءات الجنسانية بشراكة بين بنك التنمية الأفريقي والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. انظر ECE/CES/GE.30/2023/2.

(27) انظر UN-Women, "Violence against women in the online space: insights from multi-country research in the Arab States", 2022; and UN-Women, "The dark side of digitalization: addressing technology-facilitated violence against women in Eastern Europe and Central Asia".

(28) انظر UN-Women, "Social media monitoring on COVID-19 and misogyny in Asia and the Pacific", 2020; UN-Women, "Big data analysis on hate speech and misogyny in four countries: Bangladesh, Indonesia, the Philippines and Thailand", 2023; and UN-Women, "Using big data analytics for insights on online violence against women in Libya", May 2023.

(29) انظر Ingrid Beck, Florencia Alcaraz and Paula Rodríguez, *Hacia Línea en Género de Violencia Pública Voz con Mujeres .Impacto en Libertad la Expresión de 2022)* (Alianza Regional por la Libre; UN-Women, *Análisis y Cuantificación de la Violencia Política contra las Mujeres en el Ecuador* (Quito, 2019); and UN-Women, Estudio Sociales: Uruguay (2022) *Redes en Políticas Mujeres las contra Violencia*.

(30) انظر WHO, *Multi-country WHO Women's Health and Domestic Violence against Women: Initial Results on Prevalence, Health Outcomes and Women's Responses* (2005).

(31) انظر https://knowvawdata.com.

(32) انظر University of Melbourne and UNFPA, "Measuring technology-facilitated gender-based violence"

الوحدات التدريبية. والعمل جار في بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومقدونيا الشمالية، وقد أجريت بالفعل دراسات في صربيا[33] وتركيا[34]. ونظرا لتزايد استخدام الأدوات التكنولوجية في جمع البيانات عن العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان توصيات لقياس هذه المسألة بسبل منها الاستعانة بالتكنولوجيا[35]، فضلا عن الممارسات الأخلاقية والمراعية لاعتبارات السلامة في مجال جمع البيانات[36].

54 – وتتعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع المبادرات العالمية الرئيسية والأطراف الرئيسية الشريكة في البحث لتطوير قياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا وتعزيزه، ويشمل ذلك التعاون مع تحالف العمل المعني بالعنف الجنساني، وائتلاف العمل في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين، والشراكة العالمية لمناهضة التحرش والإيذاء على الإنترنت من منطلق جنساني، ومفوض السلامة الإلكترونية في أستراليا، ورابطة الاتصالات التقدمية، ومبادرة بحوث العنف الجنسي ويونيفيرسيتي كوليدج بلندن.

ثامنا – سبيل المضي قدما: أولويات عامي 2024 و 2025

55 – من المقرر أن يشمل عمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات ضمن إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية في عامي 2024 و 2025، الأنشطة التي اتفق عليها الفريق في اجتماعيه السادس عشر والسابع عشر. وستعطى الأولوية على وجه الخصوص للأمور التالية: أنشطة بناء القدرات في مجال استخدام الوقت والإحصاءات الجنسانية؛ استعراض الأطر المفاهيمية والإحصائية المتعلقة بالرعاية وتوثيق تداخلها؛ نشر نتائج الاستقصاء العالمي الثاني للبرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية؛ وضع الصيغة النهائية لمذكرة توجيهية بشأن إدماج المنظور الجنساني في إحصاءات تغير المناخ؛ مواصلة بحث مجالات مواضيعية أخرى لإدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة، بما في ذلك الاتصال بفريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية، وإجراء تقييم سنوي لإدراج القضايا الجنسانية في جدول أعمال اللجنة الإحصائية.

56 – وفي عامي 2024 و 2025، ستتولى شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، تنظيم وعقد الاجتماعين الثامن عشر والتاسع عشر للفريق وكذلك المنتدى العالمي العاشر للإحصاءات الجنسانية، المزمع عقده في عام 2025. والبلدان مدعوة إلى الإعراب عن اهتمامها باستضافة المنتدى.

تاسعا – نقاط مطروحة للمناقشة في اجتماعات اللجنة

57 – **اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(33) انظر https://serbia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ispred_ekrana_sa_koricom_1.pdf.

(34) انظر https://turkiye.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/digital_violence_report.pdf.

(35) انظر Wilson Centre and UNFPA, “2022 global symposium on technology-facilitated gender-based violence results: building a common pathway”, 2023.

(36) انظر UNFPA, “Guidance on the safe and ethical use of technology to address gender-based violence and harmful practices: implementation summary”, March 2023.

(أ) إقرار *دليل إنتاج إحصاءات استخدام الوقت*، وتشجيع البلدان على جمع بيانات استخدام الوقت ودعوة شعبة الإحصاءات والجهات الشريكة إلى دعم البلدان في تنفيذ الدليل؛

(ب) استعراض وإقرار المذكرة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات التجارة والأعمال، والإحاطة علما بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات تغير المناخ، وتقديم مزيد من التوجيه بشأن المواضيع ذات الأولوية في إدماج المنظور الجنساني؛

(ج) دعوة شعبة الإحصاءات إلى إعداد تحليل سنوي لطرق تناول القضايا الجنسانية في جدول أعمال اللجنة، بما في ذلك ضمن التقارير الرسمية ووثائق المعلومات الأساسية والمقررات والمناسبات الجانبية، كوسيلة لرصد تنفيذ مقرر اللجنة 115/51؛

(د) الترحيب بتنظيم المنتدى العالمي العاشر للإحصاءات الجنسانية ودعوة البلدان إلى الإعراب عن اهتمامها باستضافة هذا اللقاء العالمي؛

(هـ) الإعراب عن آرائها وتقديم التوجيه بشأن المجالات الحالية والمقبلة ذات الأولوية المتصلة بالإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك العمل المنهجي المتعلق بقياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا، ولا سيما عن طريق دعوة المكاتب الإحصائية الوطنية إلى المشاركة في إقرار التعريف المفاهيمي لهذا العنف، والمساهمة في وضع المقاييس والأدوات والأطر.

المرفق الأول

أوجه التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات الإحصائية على النحو الذي أُبرز في خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة الإحصائية، حسب ركائز التنمية المستدامة

الركيزة	*البند*	*وصف مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني*
الشاملة[أ]	أساليب عمل اللجنة الإحصائية	لاحظت اللجنة الإحصائية "مسارات العمل الأخرى للمكتب بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتوضيح الفئات المعيارية لعمله، وشجعت المكتب على مواصلة عمله في تلك المجالات" (المقرر 114/54).
	التصنيفات الإحصائية الدولية	عرضت لجنة الخبراء المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية التابعة للأمم المتحدة التصنيفين التاليين على اللجنة الإحصائية لإقرارهما: • التصنيف المنقح للأنشطة الإحصائية (CSA 2.0) الذي يتضمن الإحصاءات الجنسانية (الرمز 503) تحت المجال 5 (الإحصاءات الشاملة) • التصنيف الدولي للعنف ضد الأطفال الذي يستند إلى الأطر القائمة بشأن العنف الجنساني ضد المرأة.
	الإشراف على البيانات	يهدف مسار العمل المتعلق بالإنصاف والشمول من مسارات عمل الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات إلى توجيه المكاتب الإحصائية الوطنية في تعزيز الاستخدام الشامل والمنصف للبيانات ويعمل على تحديد أسئلة البحث المتصلة بالإنصاف والشمول، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والقضايا الجنسانية ومسألة التقاطع.
	البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030	*التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: يتضمن منشور The Gender Snapshot 2022* (لمحة عن حالة المساواة بين الجنسين لعام 2022)، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وشعبة الإحصاءات، أحدث البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويركز على مظاهر تأثر النساء والفتيات أكثر من غيرهن بالتداعيات الاجتماعية الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
	تطوير الإحصاءات الإقليمية	قدم تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قائمة بالمبادئ التوجيهية الإحصائية والوثائق التقنية، شملت ما يلي: (أ) المنصة الإقليمية لتبادل المعارف والمعلومات في أفريقيا؛ (ب) المجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية المتعلقة بأفريقيا: تقرير المرحلة 4
الاجتماعية	الإحصاءات الاجتماعية	اللجنة الإحصائية: • طلبت إلى فريق أصدقاء الرئيس المنشأ حديثا والمعني بالإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية "تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني واتباع نهج متعدد الجوانب في إنتاج البيانات وتحليلها واستخدامها" (المقرر 104/54) • "أحاطت علما بضرورة القيام بعمل منهجي لقياس العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا وبالجهود المبذولة حاليا لمعالجة هذه الثغرة، وطلبت إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين" (المقرر 104/54، الفقرة (ح))

الركيزة	*البند*	*وصف مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني*
	إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية	سلم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تقريره عن قياس الفساد، بالحاجة إلى إدماج المنظور الجنساني في الإطار الإحصائي لقياس الفساد وتعزيز التحليل الذي يتجاوز تصنيف البيانات حسب نوع الجنس.
الاقتصادية	الإحصاءات الاقتصادية	وافقت اللجنة على جدول أعمال شبكة الإحصائيين الاقتصاديين للبحوث المتعلقة بإنشاء نظام إحصائي متكامل جديد لقياس الرفاه المستدام الشامل للجميع (المقرر 106/54). يتضمن جدول أعمال البحث المقترح الحسابات والإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت.
	الحسابات القومية	يشمل جدول أعمال بحوث الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية لتوسيع الإطار المحاسبي الوطني من أجل تحسين مراعاة العناصر المتصلة بالرفاه والاستدامة موضوعَ أعمال الخدمة المنزلية غير المدفوعة الأجر.
	إحصاءات الأعمال والتجارة	تقوم لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة بتحليل كيفية إدماج المقاييس الجنسانية في إحصاءات الأعمال والتجارة ذات الصلة عن طريق ما يلي: • وضع وثيقة توجيهية بشأن كيفية إدماج الجوانب الجنسانية في إحصاءات الأعمال والتجارة ذات الصلة (فريق العمل المعني بديناميات الأعمال التجارية والديمغرافيا وريادة الأعمال) • وضع توصيات لقياس جوانب رئيسية مختارة لتأثير قطاع المشاريع على المساواة والإدماج الاجتماعي بالنسبة إلى الأعمال (فرقة العمل المعنية بالرفاه والاستدامة)
البيئة	الإحصاءات البيئية	منحت الأولوية لموضوعي الصحة والمنظور الجنساني في المجموعة العالمية لإحصاءات تغير المناخ ومؤشراته نظرا لأن كلا المجالين يتضمن مؤشرات و/أو إحصاءات من المستوى 3.

(أ) شدد المشاركون في الحلقة الدراسية التي تناولت موضوع المسائل المستجدة تحت عنوان "الابتكار وتحديث الإحصاءات الرسمية" على سد الفجوات التي تعتور البيانات الجنسانية عن طريق الابتكار وإشراك المواطنين. انظر https://unstats.un.org/bigdata/events/2023/unsc-innovation.

المرفق الثاني

نتائج الاستقصاء العالمي للإحصاءات الجنسانية لعام 2022

الجدول 1

عدد الردود على الاستبيان، حسب المناطق

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	*اللجنة الاقتصادية لأوروبا*	*اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ*	*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا*	*المجموع*
18	36	17	24	12	107

الجدول 2

لمحة عن الإحصاءات الجنسانية في النظم الإحصائية الوطنية، حسب المناطق

(النسبة المئوية للبلدان)

	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	*اللجنة الاقتصادية لأوروبا*	*اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ*	*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا*	*المجموع*
1 – الكيان المعني بالإحصاءات الجنسانية						
ضمن المكتب الإحصائي الوطني						
مكتب مخصص للإحصاءات الجنسانية	56	19	47	46	75	42
جهة تنسيق واحدة للإحصاءات الجنسانية	44	44	24	33	50	39
جهات تنسيق متعددة للإحصاءات الجنسانية	39	22	41	29	17	29
خارج المكتب الإحصائي الوطني وفي إطار النظم الإحصائية الوطنية						
الكيان المعني بالإحصاءات الجنسانية في الآلية الوطنية المعنية بالمرأة	33	8	47	25	50	27
الكيان المعني بالإحصاءات الجنسانية في الوزارات/الوكالات الأخرى	78	17	41	29	42	36
الأفرقة العاملة أو الأفرقة الاستشارية أو الأفرقة الدائمة الأخرى المعنية بالإحصاءات الجنسانية	39	6	47	13	17	21
أنواع أخرى	6	25	6	17	–	14
2 – التمويل الرئيسي للإحصاءات الجنسانية في المكتب الإحصائي الوطني						
من الميزانية الوطنية للأنشطة الإحصائية						
على أساس متكرر ومنتظم	39	81	82	71	58	69
على أساس مخصص وغير منتظم	33	8	6	8	33	15
3 – القوانين أو اللوائح التي تقتضي إنتاج الإحصاءات الجنسانية أو نشرها						
القوانين أو الأنظمة القائمة	94	78	100	79	92	86
خارطة الطريق أو الاستراتيجية أو خطة العمل القائمة	72	58	71	71	83	68

	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	المجموع
القوانين أو اللوائح المحددة القائمة التي تقتضي من النظم الإحصائية الوطنية إجراء استقصاءات متخصصة في الإحصاءات الجنسانية	39	44	47	54	25	44
أنشطة التعاون والحوارات القائمة بين مستعملي الإحصاءات الجنسانية ومنتجيها						
على أساس متكرر ومنتظم	33	28	35	38	17	31
على أساس مخصص وغير منتظم	33	44	41	21	67	39

الجدول 3

وجود مصادر البيانات اللازمة لإنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها، حسب المناطق

(النسبة المئوية للبلدان)

	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		اللجنة الاقتصادية لأوروبا		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا		على الصعيد العالمي	
	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة
استقصاءات القوى العاملة	83	72	89	86	100	94	96	88	100	92	93	86
السجلات الإدارية المتعلقة بالتعليم	100	94	83	81	100	71	100	92	100	92	94	85
تعدادات السكان	94	83	92	81	100	88	96	83	100	92	95	84
السجلات الإدارية المتعلقة بالصحة	100	78	86	78	100	88	100	83	100	83	95	81
استقصاء ديمغرافي وصحي أو ما يعادله	100	89	78	72	82	65	92	75	100	83	88	76
سجلات التسجيل المدني	83	61	94	83	94	71	100	71	100	75	94	74
السجلات الإدارية المتعلقة بالقوى العاملة	94	78	83	75	100	65	92	75	58	50	87	71
استقصاءات مستوى المعيشة أو ظروف المعيشة، أو ما يعادلها	83	72	83	78	76	53	75	67	83	75	80	70
سجلات الشرطة	94	67	78	67	100	65	92	71	83	67	88	67
السجلات القضائية	94	61	81	67	88	71	92	63	92	67	88	65
استقصاءات الدخل والإنفاق	83	50	86	81	88	59	83	58	75	58	84	64
السجلات البرلمانية	100	72	61	47	76	65	88	63	92	75	79	61
سجلات الضمان الاجتماعي	83	39	78	58	88	59	88	67	83	50	83	56
التعدادات أو الاستقصاءات الزراعية	89	56	86	44	82	53	88	71	67	58	84	55

	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		اللجنة الاقتصادية لأوروبا		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا		على الصعيد العالمي	
	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة	الموجودة	المستخدمة
سجلات السكان	44	22	72	67	59	53	58	38	83	75	64	51
استقصاءات العنف ضد المرأة	61	39	47	44	59	47	67	58	75	67	59	50
السجل الانتخابي	83	50	67	33	94	76	88	42	67	50	79	47
الاستقصاءات المستقلة المتعلقة باستخدام الوقت	28	28	50	47	59	53	54	50	33	25	47	43
استقصاءات الإعاقة	39	28	53	39	65	35	71	58	75	50	59	42
تعدادات أو استقصاءات المنشآت	78	44	53	28	88	47	63	46	83	50	68	40
استقصاءات الهجرة (بما في ذلك استقصاءات اللاجئين)	56	22	50	42	47	29	38	29	42	25	47	32
سجلات مدونات الأعمال التجارية	83	28	75	42	53	-	67	29	75	42	71	30
وحدات استخدام الوقت في الاستقصاءات المتعلقة بالآباء	33	22	28	22	65	59	17	17	17	8	31	25
استقصاءات الإيقاع الإجرامي بالضحايا	22	-	31	28	65	35	25	21	33	33	34	23
سجلات المآوي	39	17	50	25	76	35	67	17	25	17	53	22
السجلات المالية	39	17	64	25	76	24	54	8	67	42	60	21
البيانات الجغرافية المكانية (بما في ذلك السواتل)	28	6	47	22	53	18	46	13	42	33	44	18
نوع آخر من البيانات	17	17	31	31	24	18	13	8	-	-	20	18
السجلات التجارية	67	11	53	14	65	18	63	8	75	33	62	15
وسائل الإعلام الحديثة (بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي)	22	6	17	14	35	18	17	4	33	25	22	12
بيانات القطاع الخاص الأخرى	28	22	11	6	29	18	21	-	58	33	24	12
سجلات وسائل الإعلام التقليدية	17	6	14	8	29	6	25	13	33	17	21	9
البيانات التي ينتجها المواطنون	22	11	6	-	35	12	8	4	33	25	17	7